



The Role of Unconventional Monetary Policy in Crisis Recovery Through Banking Stability in the United States of America for the Period 2006-2021

Khawla Jasim Mohammed^{1*}

Kamal Kadem Jawad²

دور السياسة النقدية غير التقليدية في التعافي من الازمات عبر الاستقرار المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية
للمدة 2006 – 2021¹

كمال كاظم جواد²

خولة جاسم محمد^{1*}

1*. College of Administration and Economics, Department of Banking and Financial Sciences University of Kerbala, Iraq, Email: Khawla.j@s.uokerbala.edu.iq

2. College of Administration and Economics, Department of Banking and Financial Sciences University of Kerbala, Iraq, Email: kamal.k@uokerbala.edu.iq

*1. كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، Khawla.j@s.uokerbala.edu.iq

2. كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، kamal.k@uokerbala.edu.iq



Article information

Article history:

Received: 1/9/2024

Accepted: 14/4/2025

Available online: 12/6/2025

Keywords:

Unconventional monetary policy- financial crises and their repercussions- Banking stability.

تاريخ الاستلام: 2024/9/1

تاريخ قبول النشر: 2025/4/14

تاريخ النشر: 2025/6/12

الكلمات المفتاحية

السياسة النقدية غير التقليدية -
الازمات المالية وتداعياتها -
الاستقرار المصرفي.

Abstract DOI: <https://doi.org/10.71207/ijas.v21i84.3727>

The research highlights the measurement of the impact and correlation between indicators of unconventional monetary policy instruments, represented by variables (GDP, net primary income), on the financial crisis recovery indicators for the research sample countries (the United States of America). This is done through quantitative analysis of time series data (2006-2021). This is achieved by using banking stability indicators as intermediate indicators, represented by variables (term guidance and credit facilitation). The research problem is manifested in the inability of traditional monetary policy instruments to address financial crises, which necessitates the existence of an unconventional monetary policy that plays a role in financial crisis recovery. The researcher reached a set of results, most notably the existence of a statistically significant direct correlation and impact of unconventional monetary policy instruments on crisis recovery indicators. This impact was evident in the relationship between the forward guidance and credit facilitation indicators and the profitability index, in addition to their correlation with the GDP index. One of the most important recommendations reached by the research is the necessity of adopting unconventional monetary policy tools, especially the forward guidance tool regarding future interest rates. The recommendations also included proposals for the financial and banking sector regarding the application of these tools in response to recurring financial crises.

Citation: last name, First Middle. (2025). The Role of Unconventional Monetary Policy in Crisis Recovery Through Banking Stability in the United States of America for the Period 2006-2021, *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 21(84), 149-168.

الاقباس: محمد، خولة جاسم، جواد، كمال كاظم. (2025). دور السياسة النقدية غير التقليدية في التعافي من الازمات عبر الاستقرار المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 2006 – 2021، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 21(84)، 149-168.

المستخلص

يسلط البحث الضوء على قياس التأثير والارتباط ما بين مؤشرات الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية ممثلةً بالمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، صافي الدخل الأساس) في مؤشرات التعافي من الازمات المالية لدول عينة البحث (الولايات المتحدة الأمريكية) من خلال التحليل الكمي لبيانات السلسلة الزمنية (2006 - 2021)، وذلك بوجود مؤشرات الاستقرار المصرفي باعتبارها مؤشرات وسيطة الأثر ممثلةً بالمتغيرات (التوجيه الأجل، وتيسير الائتمان). وان مشكلة البحث تتجلى في عجز الأدوات التقليدية للسياسة النقدية في معالجة الازمات المالية مما يتطلب وجود سياسة نقدية غير تقليدية تلعب دور في التعافي من الازمات المالية. وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، أبرزها وجود ارتباط وتأثير مباشر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية غير التقليدية في مؤشرات التعافي من الأزمات. وظهر هذا التأثير في علاقة كل من مؤشر التوجيه الأجل ومؤشر تيسير الائتمان مع مؤشر الربحية، بالإضافة إلى ارتباطها بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي. ومن أهم التوصيات التي توصل إليها البحث، ضرورة اعتماد أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، خاصة أداة التوجيه الأجل بشأن أسعار الفائدة المستقبلية. كما تضمنت التوصيات مقترحات للقطاع المالي والمصرفي تتعلق بتطبيق هذه الأدوات كاستجابة للازمات المالية المتكررة.

¹ بحث مستل من أطروحة دكتوراه

المقدمة Introduction

يعد دور السياسة النقدية غير التقليدية من أبرز التحولات التي شهدتها الأدوات الاقتصادية الكلية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، لاسيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وتعتبر الأزمات المالية من الأحداث الاقتصادية الحاسمة التي تؤثر بشكل كبير في استقرار النظام المالي والاقتصاد بشكل عام و يعيش الاقتصاد العالمي منذ عدة عقود على واقع تعاقب الازمات المالية الكبيرة، وقد ساهمت العديد من العوامل في تفاقم هذه الظاهرة أبرزها تزايد التدفقات الرأسمالية بين الدول، اندماج الاسواق المالية، وتحرير حركة السلع بين الدول فترسخت بذلك ظاهرة عدم الاستقرار في النظام المالي الدولي واصبحت الصفة الغالبة عليه. ومن أبرز الأمثلة على الأزمات المالية الكبرى الأزمة المالية العالمية لعام 2008، التي تركت أثراً عميقاً على الاقتصاد العالمي وتصنف الاسوأ والأخطر في تاريخ الازمات المالية مما ادى ذلك إلى حدوث ركود اقتصادي عالمي بعد انتقالها من الولايات المتحدة إلى باقي اقتصاديات الدول، ولغرض مواجهة هذه الأزمات، غالباً ما تلجأ البنوك المركزية إلى السياسة النقدية كأداة أساسية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي وباعتبار ان السياسة النقدية التقليدية غير فعالة في حالة الركود، اذ تستخدم البنوك المركزية مثل البنك الفيدرالي الأمريكي ادوات غير تقليدية للسياسة النقدية من اجل زيادة المعروض النقدي، وضخ السيولة، وكذلك المحافظة على معدلات الفائدة في حدود الصفر في محاولة منه لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، وتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي كون البنوك المركزية عجزت عن اجراء تخفيضات اخرى في معدلات الفائدة مما اضطرها إلى استعمال ادوات غير تقليدية للسياسة النقدية. وتتضمن السياسة النقدية غير التقليدية مجموعة من الأدوات المتقدمة التي تهدف إلى دعم الاقتصاد وتعد هذه السياسات أدوات حيوية في معالجة الأزمات المالية المستمرة. ومن أهم أهداف السياسة النقدية غير التقليدية هي استعادة الاستقرار المصرفي، اذ تلعب البنوك التجارية والمؤسسات المالية دوراً محورياً في النشاط الاقتصادي من خلال توفير القروض وتمويل الاستثمارات. وعندما تتعرض هذه المؤسسات لضغوطات شديدة بسبب الأزمات المالية، تصبح السياسة النقدية غير التقليدية أداة أساسية للحفاظ على استقرار النظام المصرفي.

أهمية البحث study Importance

تأتي أهمية البحث عن طريق التعرف على السياسة النقدية غير التقليدية وأدواتها المختلفة الحديثة ودورها في التعافي من الازمات المالية وتركيزها على موضوع السياسة النقدية غير التقليدية المتمثلة بالتميسير الكمي واسعار الفائدة الصفرية ومدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية والمالية خاصة في البلدان التي عانت من الأزمات المالية والاقتصادية واستخدمت هذه السياسة ونجحت في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية. ويعد هذا البحث مهم بالنسبة للباحثين والمختصين في المجالات المالية والمصرفية اذ لا تتوافر دراسة تجمع المتغيرات الحالية معاً لذلك تأتي أهمية هذه البحث من خلال جمعها لهذه المتغيرات المهمة في هذا البحث.

وتضع هذه البحث اسهاما معرفيا وتحليليا لمؤشرات المتغيرات الثلاثة مجتمعة وهي السياسة النقدية غير التقليدية، والتعافي من الازمات المالية، والاستقرار المصرفي وفي تفعيل مؤشرات السياسة النقدية بأدواتها غير التقليدية ومؤشرات الازمات المالية ومؤشرات الاستقرار المصرفي لإنشاء بيئة مصرفية مستقرة خالية من المخاطر المالية المختلفة.

مشكلة البحث Study Problem

تتجلى مشكلة البحث في عجز الادوات التقليدية للسياسة النقدية في معالجة الازمات المالية مما يتطلب وجود سياسة نقدية غير تقليدية تلعب دور في التعافي من الازمات المالية. ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :-

1. هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات الاستقرار المصرفي؟
2. هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ادوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات التعافي من الازمات المالية؟

3. هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الاستقرار المصرفي ومؤشرات التعافي من الازمات بوجود ادوات السياسة النقدية غير التقليدية؟
4. هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لادوات السياسة النقدية غير التقليدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي؟

فرضية البحث study hypothesis

ويختبر البحث صحة الفرضيات الاتية:

- 1- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات الاستقرار المصرفي.
- 2- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات التعافي من الازمات المالية.
- 3- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الاستقرار المصرفي ومؤشرات التعافي من الازمات بوجود ادوات السياسة النقدية غير التقليدية.
- 4- عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لادوات السياسة النقدية غير التقليدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي.

أهداف البحث Objectives of the study

تهدف البحث الحالية إلى تسليط الضوء على الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية وتقديم المقترحات المناسبة للقطاع المالي والمصرفي فيما يتعلق بمستلزمات تطبيق هذه الادوات في الدول المتقدمة والدول العربية وبالأخص العراق اثناء أزمة جائحة كورونا وغيرها من الازمات الأخرى التي أنهكت الاقتصاد العراقي وفتكت بميزانيته بهدف تحقيق الاستقرار المالي.

تم استخدام الاساليب القياسية والإحصائية في وصف ظاهرة الازمات المالية والتعرف بالبحث والتحليل على موضوع السياسة النقدية غير التقليدية وكذلك لسرد بعض الأحداث الخاصة بتطبيق السياسة النقدية غير التقليدية في معالجة الازمات المالية في كثير من البلدان منها الولايات المتحدة.

الجانب النظري: الإطار النظري للسياسة النقدية غير التقليدية

السياسة النقدية Monetary Policy

يعرفها RBA بأنها مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تتخذها السياسة النقدية من اجل خفض تكاليف التمويل، ودعم توفير الائتمان للاقتصاد، وتحديد هدف للعائد على سندات الحكومة، وقد دعمت هذه التدابير الاقتصاد من خلال آليات الانتقال العادية للسياسة النقدية بما في ذلك خفض تكاليف الاقتراض وسعر صرف منخفض وارتفاع اسعار الأصول (Reserve Bank of Australia,2022: 2).

كما يمكن تعريفها على انها مجموعة من الادوات التي تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في المعروض النقدي لتحقيق الاستقرار بالأسعار (Kamal,2010:6)، وفي الولايات المتحدة ينفذ الاحتياطي الفيدرالي السياسة النقدية من خلال تحقيق اقصى قدر من العمالة مع الحفاظ الحفاظ على استقرار الأسعار ومعدلات التضخم ضمن نطاق مستهدف (Thomas Brock, and Pete rathburn,2022: 2). والسياسة النقدية تشير إلى الخطوات التي يتخذها البنك المركزي في بلد ما للسيطرة على المعروض النقدي من اجل الاستقرار الاقتصادي (Wall Street Mojo,2022:p2). ويشير استقرار الاسعار إلى الحفاظ على تضخم منخفض ومستقر (Central Bank of Kenya,2022: 3).

السياسة النقدية غير التقليدية unconventional monetary policy

يمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية من جانبين هما:

أولاً - من جانب المستهدفات: هي مجموعة من الوسائل، والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف اقتصادية محددة خلال فترة زمنية معينة،

ومن هذا التعريف نجد ان السياسة النقدية غير التقليدية ينطوي على استهداف تحقيق متغير اقتصادي حقيقي محدد مثل (النمو، التشغيل) (2: Central charts, 2019).

ثانياً - من جانب الأدوات المستخدمة: سياسة نقدية يتم استخدامها في زمن الازمات المالية، تستخدم من خلالها مجموعة من الادوات ابرزها الدعم الائتماني، والتسهيلات الائتمانية والتيسير الكمي فضلاً عن التدخل في عرض النقد، واسواق الاوراق المالية من أجل التأثير في دعم القطاع المالي، وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الازمات المالية (JEAN-Claude, 2013: 237).

والسياسة النقدية غير التقليدية: هي تلك السياسات التي تستهدف بشكل مباشر تكلفة التمويل الخارجي، ومدى توافره للبنوك، والقطاع العائلي، والشركات غير المالية. وينظر إلى التدابير غير التقليدية على انها محاولة لتقليل الفروق بين الأشكال المختلفة للتمويل الخارجي، مما يؤثر على اسعار الأصول، وتدفق الأموال إلى الاقتصاد (سمك 2021: 5).

الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية Unconventional tools of monetary policy :

بهذه تحديد اطار عمل السياسة النقدية غير التقليدية لابد للإشارة إلى الأدوات الأساسية لها تمثلت هذه الادوات في زيادة حجم ميزانية البنك المركزي والمعروف بالتيسير الكمي Quantitative Easing، وتغيير تركيبة ميزانية البنك المركزي والمعروف بالتيسير الائتماني Credit Easing، فضلاً عن عمليات أخرى تهدف إلى توفير ضمانات حول التوقعات المستقبلية لمعدلات الفائدة المعروفة بالتوجيه المسبق Forward Guidance، إضافة إلى سعر الفائدة الصفري Zero Interest Rate Policy إلى جانب سياسة سعر الفائدة السالب Negative Interest Rate policy (Masahiro&otherK 2012: 29). ويمكن التطرق إليها كما يلي:

أولاً - التيسير الكمي (QE) Quantitative Easing

هي اداة من ادوات السياسة النقدية وتعرف هذه الاداة في الأدبيات الاقتصادية بأنها الاداة غير التقليدية للسياسة النقدية، لها استعمالاتها ومواضعها وتم تصميمها للالتفاف على عيوب وإخفاقات الأدوات التقليدية للسياسة النقدية. غالباً ما يشار إلى هذه الادوات على انها سياسات غير تقليدية او غير قياسية ولكن بناءً على المسوحات التي اجريت على هذه الادوات غير التقليدية وآثارها من قبل العديد من الباحثين اثبتت انها ادوات نقدية جديدة او بديلة (4: Gagnan, 2016)، (2: Kutter, 2018)، (3: Dell Ariccia, Sandri, 2018).

والتيسير الكمي اداة تستخدمها البنوك المركزية لتحفيز النمو الاقتصادي، وتحفيز التضخم من خلال زيادة كمية النقد المتاحة في الاقتصاد عن طريق شراء الأصول المالية للمؤسسات المتعثرة ومن ثم إعادة الثقة لهذه المؤسسات، ويعمل التيسير الكمي بطريقة مماثلة للتخفيضات في سعر الفائدة المصرفي، يخفض اسعار الفائدة على المدخرات والقروض وهذا يحفز الانفاق في الاقتصاد (2: Bank of England, 2022).

ثانياً - التيسير الائتماني (CE) credit easing

وهو شكل من اشكال التيسير الكمي تتضمن اجراءات لتخفيف القيود على الائتمان وتسهيل الاقتراض للشركات والافراد، ويمكن ان تشمل تخفيض الضمانات المطلوبة او توسيع القروض ذات الفائدة المنخفضة لدعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الاستثمار والاستهلاك، كما ان التيسير الائتماني يركز على جودة اصول البنك المركزي المحتفظ بها بينما ينظر التيسير الكمي للكمية، وقد استخدم التيسير الائتماني بشكل كبير خلال الازمة المالية العالمية وايضا خلال جائحة كورونا (3: James Chen, Erika Rasure, 2022).

ثالثاً - اسعار الفائدة الصفرية (ZIR) Zero Interest Rate

تتبع البنوك المركزية سياسة اسعار الفائدة الصفرية في حالة الازمات من اجل توفير الائتمان الكافي للأفراد حيث ان العلاقة بين اسعار الفائدة والائتمان ترتبط بعلاقة عكسية حيث ان انخفاض اسعار الفائدة يزيد من حجم الائتمان والإقراض، وعندما ترتفع اسعار الفائدة على الإقراض فأن الطلب على القروض سوف ينخفض، وعليه فأن منحني الطلب على الائتمان يتخذ شكل منحني الطلب العادي وينحدر من الأعلى إلى الأسفل وإلى جهة اليمين وهذا ما تشهده البنوك المركزية من خلال اسعار الفائدة الصفرية. كما تساهم اسعار الفائدة الصفرية في التأثير على اسعار صرف العملة، في الأسواق الدولية للعملاء (30: Federal Reserve Bank, 2014)، وترتكز هذه الاداة على الحفاظ على معدل الفائدة الرئيسي القريب من الصفر لمدة معينة بهدف ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة عند مستوى منخفض

جاء، من خلال تشجيع الاقتراض المنخفض التكلفة وزيادة حصول الشركات والافراد على الائتمان الرخيص (NBOER,2019: 50).

رابعاً - تخفيض قيمة العملة (حرب العملات) Currency War

لقد ظهر مصطلح حرب العملات بعد الأزمة المالية العالمية 2008-2009 لاسيما بعد ان فقد الدولار الأمريكي لقيمه الأساسية ودوره باعتباره عملة للتبادلات التجارية في العالم وبروز دور الذهب كعملة احتياطية في العالم وكمخزون احتياطي، حيث استخدمت هذه السياسة من قبل بعض الدول للتأثير على قيمة عملتها الوطنية في سوق الصرف الاجنبي وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز تنافسية الصادرات وتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض قيمة العملة (Thomas A. pugel,2020: 494).

خامساً - اداة التوجيه المستقبلي (Forward guidance) :

هي اداة سياسة نقدية تستخدم لتوجيه توقعات المتعاملين والجمهور بشأن سياسة الفائدة المستقبلية والآفاق الاقتصادية بهدف التوجيه المستقبلي إلى تحسين الشفافية وتعزيز التوقعات بين المتعاملين في الاسواق المالية والاقتصاد بشكل عام، وعندما يتوقع المتعاملون سياسة نقدية مستقبلية محددة يصبح لديهم معلومات اكثر لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتداولية، كما ان هذه الأداة تشير إلى الالتزام بالإبقاء على اسعار الفائدة الرسمية عند مستوى الصفر لفترة اطول من تلك التي قد تبررها الأسس الاقتصادية، وبالتالي خفض اسعار الفائدة الأقصر امدا إلى مستويات ادنى (Nouril Simon Mpotter ,2019: 14). (Roubini,2016:1).

سادساً - معدل الفائدة السالب Negative interest rate

هي عبارة عن ضريبة عقابية من الناحية النقدية تطبقها البنوك المركزية على البنوك التجارية التي تفضل وضع فائض سيولتها على شكل ودائع لدى البنك المركزي بدلا من ضخها في الاقتصاد، وتعتبر اليابان اول دولة عرفت معدلات فائدة اسمية سالبة بداية من الألفية الثالثة وفي بداية ازمة 2008 قامت العديد من البنوك المركزية بتطبيقه (وليد وآخرون، 2018: 79).

الازمات المالية العالمية Global financial crises

الازمات المالية : ظاهرة اقتصادية قديمة لكنها مازالت تفاجئ السياسيين والسلطات المالية والنقدية والباحثين الاقتصاديين واللاعبين في الاسواق المالية ، كان للازمة المالية الاخيرة عواقب بعيدة المدى على الاقتصاد الحقيقي بأكمله بسبب عمقها وتربطها مع الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية واليوم يتركز الاهتمام على اصول وانواع الازمات والمؤشرات المحتملة للمشكلات وخيارات التعافي (Ilic,M,2013: 90). والازمات على مستوى معين ، مظهر متطرف للتفاعل بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي (Boshkoska, M. & other,2018: 5). وتعد الأزمة المالية العالمية 2008 هي الأسوأ منذ الكساد الكبير لتهدد الاقتصاد العالمي ولتبدأ الأزمة كالعادة بالولايات المتحدة، وتمتد لتصل إلى دول العالم في اوروبا، وآسيا، ودول الخليج، وتشمل الدول الكبرى، والنامية، وتعتبر هذه الازمة من أعرق فترات الركود في الاقتصاد الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية بسبب الازمات في اسواق الإسكان، والاسواق المالية (انهيار ليمان براذرز)، في قطاعات السيارات، والبنوك، والمالية، وعمليات الانقاذ للشركات، (Jesse Bennett & Rakesh Kochhar,2019: 2).

1- اسباب الازمات المالية The causes of financial crisis

(1) **عدم استقرار الاقتصاد الكلي:** أن عدم استقرار السياسات الاقتصادية يؤدي إلى اختلال مالي، وإلى حدوث العديد من الازمات المالية فمثلا تؤدي السياسات النقدية والمالية والتوسعية إلى انتعاش النشاط الاقتصادي بشكل كبير وإلى حدوث تراكم في الديون نتيجة الاقتراض مع الافراط في الاستثمار في القطاعات غير المنتجة كقطاع العقار، مؤدية بذلك إلى ارتفاع اسعار الاسهم والعقارات، ومن جهة اخرى فإن تقييد السياسات المالية والنقدية تؤدي إلى التقليل من مخاطر التضخم الاقتصادي، وإلى صعوبة خدمة الدين التي تؤدي إلى

- تزايد نسبة الديون المدومة التي تهدد البنوك بالإفلاس (Claessens et al,2010: 100) وهناك جملة من التقلبات التي تحدث في الاقتصاد والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي هي:
- أ- **تقلبات شروط التبادل التجاري:** ان حدوث الصدمات في شروط التبادل التجاري وارتفاع معدلات الفائدة الدولية يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وانخفاض في مدخلات الدولة والمؤسسات المقترضة، وبالتالي عدم قدرة هذه المؤسسات على تحمل مسؤولية التزاماتها المالية الداخلية والخارجية وحدث مشاكل خدمة الدين وتراكم القروض غير المنتجة مما يؤدي إلى حدوث أزمة مالية (Robert H. Wade,2011: 23).
- ب- **التقلبات في اسعار الفائدة:** ان التقلبات الكبيرة في اسعار الفائدة العالمية واحدة من اهم العناصر المسببة للازمات المالية، فالتغيرات في اسعار الفائدة لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض وانما تؤثر ايضا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (Anne Field,2022: 2).
- ج- **التقلبات في اسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم:** بقيت اسعار الصرف منذ انهيار نظام (بريتون وودز) دون اي غطاء ذهبي واستبدلته الدول بسلة من العملات الرئيسية ولجأت معظم الدول المتقدمة في اعقاب فترة وجيزة من التعويم المدار الذي يسمح لسلطاتها النقدية بالتدخل المحدود في الاسواق وصرفها للحيلولة دون تغير في اسعار صرفها (Farhana Rahman,2018: 13).
- (2) **عدم الالتزام بالمعايير المالية والمحاسبية:** عندما تقوم الشركات او المصارف بالتلاعب في المعلومات المالية او تجاوز المعايير المالية المقبولة، يمكن ان يحدث تدهور في الثقة ونفسي الازمة المالية وقد يؤدي عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية الصارمة والشفافية في تقارير الشركات والبنوك إلى عدم القدرة على تقدير المخاطر بشكل دقيق.
- (3) **الفقاعات الاقتصادية:** قد تحدث فقاعات في الاسواق المالية عندما يتم تضخم قيمة الاصول المالية مثل الاسهم او العقارات لمستويات غير معقولة اقتصادياً، وعندما تنهار تلك الفقاعة، يحدث تصحيح سريع في قيمة الاصول ويتسبب في خسائر للمستثمرين والبنوك، ويمكن ان يؤدي إلى أزمة مالية.
- (4) **ضعف التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية:** قد تحدث الازمات المالية نتيجة ضعف التنظيم والرقابة على النظام المالي من خلال ممارسة أنشطة مالية خطيرة او عدم وجود ضوابط كافية لمنع السلوك المضر بالاستقرار المالي، (Coyle,2012:228).
- (5) **التراكم للديون الحكومية:** قد تؤدي زيادة الديون الحكومية بشكل مستمر إلى ضعف الاقتصاد واحتمالية حدوث أزمة مالية عندما يكون من الصعب على الحكومة تلبية التزاماتها المالية. (CIF,2022: 2).
- (6) **هشاشة القطاع المالي:** ان التوسع في عمليات اقرض البنوك وانهيار اسعار الاصول المالية التي عادة تسبق الازمات المالية، وضعف الاطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية والتي رافقه تدفق كبير لرؤوس الاموال الاجنبية مع توسع في منح الائتمان غير المدروس قد ساهمت في حدوث العديد من الازمات المالية في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى عدم الموائمة بين حجم الاصول، وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية (Will Kenton, Gordon S,2022: 2).
- (7) **الافراط في المخاطرة في بيئة الاقتصاد الكلي المواتية:** من خلال تقديم كميات كبيرة من قروض الاسكان فضلا عن اخطاء التنظيم والسياسة فضلا عن ان تنظيم اقرض الرهن العقاري الثانوي متساهلاً للغاية، اضافة إلى الغاء القيود التنظيمية في الصناعة المالية وهذا يسمح للبنوك بالانخراط في صندوق التحوط، التداول مع المشتقات (Kimberly Amadeo ,Eric Estevez,2022: 3).

2- مؤشرات الازمات المالية

أولاً - المؤشرات الاقتصادية للآزمات المالية Economic Indicators :

المؤشر الاقتصادي هو مقياس يستخدم لتقييم وقياس وتقييم الحالة الصحية العامة للاقتصاد الكلي وغالبا ما تأتي المؤشرات الاقتصادية في مجموعات او فئات متعددة وهي تأتي مع جدول زمني محدد ويمكن ان تكون مفيدة في الظروف المناسبة (CFI, 2022 : 2) ، (Justin Kuepper & K K,2022: 3). ومن اهم انواعها التي يمكن تجميعها هي:

- 1) **المؤشرات الرائدة:** تشير المؤشرات الرئيسية إلى التغيرات المستقبلية في الاقتصاد وهي مفيدة للتنبؤات قصيرة الاجل للتطورات الاقتصادية لأنها عادة ما تتغير قبل ان يتغير الاقتصاد مثل منحى العائد واسعار الاسهم (2: Amedeo K. et al., Dec. 22, 2022).
- 2) **المؤشرات المتخلفة:** هذه المؤشرات ذات نظرة رجعية وتسلب الضوء على الحركات الاقتصادية بعد وقوعها ومن الامثلة عليها الناتج المحلي الاجمالي معدلات البطالة، اسعار المستهلك، ارباح الشركات (Sarah Fisher, 2019: 1).
- 3) **المؤشرات المتزامنة:** تقيس المؤشرات المتزامنة النشاط الاقتصادي لمنطقة معينة ومن الامثلة على ذلك مبيعات التجزئة معدلات التوظيف، الارباح الحقيقية، الناتج المحلي الاجمالي وتعكس هذه المؤشرات التغيرات الاقتصادية في نفس الوقت الذي تحدث فيه ويمكن ان تكون مفيدة لدراسة الاتجاهات او النمط في الوقت الحقيقي (3: Rebecca Lake, 2022).

ثانياً - المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية **Structural characteristics of financial markets**

من هذه المؤشرات هي ، غلبة الاصول المالية عالية المخاطر (كالأصول العقارية)، على سوق الائتمان، فضلاً عن تسرب الضعف الاداري على الجهاز المنوط به الاشراف على اسواق رأس المال، وقطاعات البنوك، وهناك مؤشرات اخرى منها غياب الشفافية والافصاح وهما من ميزات تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، مما يمنع المستثمرون من معرفة حقيقة الاصول الخاصة بهذه المؤسسات، وكذلك واقع حقيقة اسواق المال وقطاعات البنوك، وتمثل مؤشرات سوق الاسهم المستخدمة، مؤشرات الاسهم الرئيسية في كل بلد، وسيطرة بعض المؤسسات على الاسواق المالية وتحكمها في هذه الاسواق، اضافة إلى غلبة سيطرة بعض الصناعات المعنية على سوق الاوراق المالية وانخفاض الاكتتاب في هذه الأسواق (Cesa Bianchi, A., M.H. Pesaran, 2018: 9).

الاستقرار المصرفي **Banking Stability**

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المصرفي **The Concept of Banking Stability**

الاستقرار المصرفي: هو قدرة المصرف على مواجهة اي اضطرابات تحدث في البيئة الخارجية للمصرف، ويكون قادراً على القيام بعملية التوسط بين وحدات العجز المالي، والفائض المالي، وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية (ولدعوالي، صفيح، 2021: 199). ويعرف القطاع المصرفي المستقر: بأنه القطاع القادر على توزيع الموارد المالية بكفاءة مع امتصاص الصدمات دون تعميق تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي فضلاً عن قدرته على تحسين الجودة المؤسسية، والاشراف الصارم وتوقيت تدخله خلال فترات عدم الاستقرار (Delis & Staikouras, 2011: 522).

المطلب الثاني: اهمية الاستقرار المصرفي **The importance of banking stability**

يعتبر الاستقرار المصرفي مهما للغاية لعدة اسباب من أهمها:

أولاً - حماية الودائع:

يعتبر الاستقرار المصرفي احد العوامل الرئيسية لحماية ودائع المودعين، وعندما يكون النظام المصرفي مستقراً، يكون هناك ثقة في البنوك، وتزداد احتمالات استعادة الودائع في حالة وقوع اية مشاكل، (Barth, J.R., 2013: 157).

ثانياً - التمويل الاقتصادي

يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في توفير التمويل للشركات والافراد، واذا كان النظام المصرفي غير مستقر، فإنه من المحتمل ان ينخفض توافر التمويل، وترتفع اسعار الفائدة مما يعيق الاستثمار والنمو الاقتصادي.

ثالثاً - الثقة والاستقرار الاقتصادي

الاستقرار المصرفي يساهم في بناء الثقة في الاقتصاد ويعزز الاستقرار الاقتصادي بشكل عام ، وعندما يكون هناك ثقة في النظام المصرفي يزداد الاستهلاك والاستثمار وتحسن الظروف الاقتصادية (Klomp, J., & other, 2014: 22).

رابعاً - الحد من التأثيرات السلبية: ففي حالة عدم الاستقرار المصرفي قد يتعرض النظام المصرفي لاهتزازات قوية تؤدي إلى انهيار البنوك، وتفتشي الازمات المالية، يمكن ان تؤثر هذه السلبية على الاقتصاد بشكل كبير وتتسبب في فقدان فرص العمل، وتراجع النمو الاقتصادي، وحدث حالات انكماش، وارتفاع معدلات البطالة (Beltratti,A.&Stulz,2012: 5). كما يؤدي في البنوك ذات الاستقرار المنخفض إلى ارتفاع مخاطر الافلاس اما البنوك ذات الاستقرار المرتفع فأنها تشير إلى نسبة منخفضة للقروض المتعثرة وهذا يعني جودة افضل للأصول وبالتالي تحسين الاستقرار المصرفي (Oziliand ,P.K.&Outa,2017: 150).

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار المصرفي Banking Stability indicators

تعتبر مؤشرات الاستقرار المصرفي مقاييس ومؤشرات تهدف إلى قياس ومراقبة استقرار النظام المصرفي، وتساعد هذه المؤشرات في تقييم صحة وقوة النظام المصرفي، واكتشاف المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على استقراره فضلاً عن انها تعد ضرورية للمصارف من أجل تحديد عدم الاستقرار الناجم عن الظروف الاقتصادية المعاكسة او زيادة المخاطر مثل تخلف العملاء عن السداد، اي التخلف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية (Kristina Kocisova, 2015:199).

تتعلق المؤشرات الأساسية للاستقرار المصرفي بستة مجالات أساسية ذات صلة من وجهة نظر الاعمال المصرفية وتتوافق مع ما يسمى ببقية (CAMELS) حيث تمثل C كفاية رأس المال، و A- جودة الأصول، M- الادارة السليمة، E- الأرباح، L- السيولة، S- الحساسية لمخاطر السوق، ويعرف مؤشر CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر اولي للإلمام بحقيقة الموقف المالي للمصارف، ودرجة تصنيفه، وهو أحد الوسائل الرقابية المباشرة (IMF,2015: 97). ويمكن توضيح مؤشرات استقرار القطاع المصرفي لصندوق النقد الدولي من خلال الجدول التالي:

المخطط رقم (1) مؤشرات استقرار القطاع المصرفي

المؤشرات	الفئة
رأس المال التنظيمي من المستوى الاول إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %	1- كفاية رأس المال capital adequacy
القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض % لقروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال % التوزيع القطاعي للقروض إلى اجمالي القروض %	2- جودة الأصول Asset quality
العائد على الأصول % العائد على حقوق المساهمين % هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي % المصروفات غير القائمة على الفائدة إلى الدخل الإجمالي %	3- الأرباح والربحية Earning & profitability
الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول % الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل %	4- السيولة Liquidity
صافي المركز المفتوح في النقد الاجنبي إلى رأس المال %	5- التعرض لمخاطر صرف العملات الاجنبية Exposure to foreign exchange risk

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على المصدر:

Source: Christopher Bowdler and Amar Radia, "Unconventional monetary policy: the assessment oxford Review of Economic policy, issue 4, 2012, pp. 603-621, p.611. <https://hdl.handle.net/10.1093/oxrp/grso37>.

أولاً - مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicators

تعتبر كفاية رأس المال عاملاً مهماً للحكم على قوة وسلامة النظام المصرفي ويمكن للبنوك استيعاب الخسائر غير المتوقعة بسهولة كما يتم تقليل تكلفة التمويل، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين ربحية البنوك (Nikhat ,2014: 773). وتتضمن هذه المؤشرات مجموعة من النسب يمكن بيانها كما يأتي:

1- كفاية رأس المال = اجمالي حقوق الملكية إلى اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر Equity Capital to Risk Assets

ويمكن احتساب كفاية رأس المال وفقاً للمعادلة الآتية (Nehta & Bhavani,2017: 80):

$$\text{Capital Adequacy CAP} = \frac{\text{Total Equity}}{\text{weighted Assets}}$$

كفاية رأس المال CAP = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر

2- كفاية رأس المال = نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات : **Equity Capital to Total Assets**
وتقاس بقسمة حقوق الملكية / إجمالي الأصول، (احمد، 2013: 305). (Reserve Bank of India's , 2021: 84). وفق المعادلة الآتية:

$$\text{Capital Adequacy CAP} = \text{Total Equity} / \text{Total Assets}$$

كفاية رأس المال = نسبة حقوق الملكية / إجمالي الموجودات

3- كفاية رأس المال = نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض : **Equity Capital to Total Loans**
وتقاس هذه النسبة بقسمة حقوق الملكية / إجمالي القروض، (Nikhat Fatima, 2014: 772) وفق المعادلة الآتية:

$$\text{Capital Adequacy} = \text{Total Equity} / \text{Total Loans}$$

كفاية رأس المال = نسبة حقوق الملكية / إجمالي القروض

ثانياً - مؤشرات جودة الأصول **Asset quality indicators**

يتم احتساب جودة الأصول على أساس القروض المتعثرة (Kadioglu, 2017: 59)، وأنه يجب التحكم في القروض المتعثرة، والحفاظ عليها عند مستوى منخفض مقبول لتحسين أداء المصرف (Nguyen Kim, Quoc Trung) (2021: 19).

ثالثاً - مؤشرات الربحية **Profitability Indicators**

تلقي مؤشرات الربحية اهتماماً كبيراً من قبل المساهمين والمستثمرين لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي ولغرض قياس الربحية ظهرت مجموعة كبيرة من النسب المالية ومن خلال تقييمها وتحليلها يمكن حساب ربحية المصرف بما يساهم في تعظيم قدرتها على تغذية المخاطر أو الثروة. (Paolucci, Menicuccl. 2015: 87) (Ellinoora Aspinmaa, 2019: 10). ومن هذه النسب:

1- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): (Alper, Anbar, 2011: 143-144)، يحسب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$\text{ROE} = [\text{Net Income} / \text{Total Equity}] \times 100$$

معدل العائد على حقوق الملكية = [صافي الدخل / حقوق الملكية] $\times 100$

2- معدل العائد على الودائع (ROD): (Wahyudi et al, 2018: 168). (Abdullah, 2019: 46). يمكن حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$\text{ROD} = [\text{Net Income} / \text{Total Deposit}] \times 100$$

معدل العائد على الودائع = [صافي الدخل / إجمالي الودائع] $\times 100$

3- معدل العائد على الموجودات (ROA) أو العائد على الأصول: (Mishkin, et al, 2013: 208)، ويمكن حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$\text{ROA} = \text{Net Income} / \text{Total Assets}$$

معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل / إجمالي الموجودات

رابعاً - مؤشرات السيولة **Liquidity indicators**: تقيس مؤشرات السيولة مرونة البنوك في مواجهة صدمات التدفق النقدي. يؤثر مستوى السيولة على قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات، (Kristina kocišova, 2015: 200). وتشير سيولة التمويل إلى الوصول إلى الائتمان بشروط مقبولة من أجل الوفاء بالالتزامات دون تكبد خسائر كبيرة تؤثر على سيولة السوق من خلال تحديد مدى توفر التمويل لاتخاذ مراكز في سوق العملات الأجنبية (Bank for International Settlements, 2017: 2).
أ. نسبة تغطية السيولة ويمكن كتابة المعادلة بالشكل الآتي: (Gao, 2013, 70).

$$\text{LCR} = (\text{الموجودات السائلة} / \text{مبلغ الديون قصيرة الاجل}) \times 100\%$$

ب. نسبة صافي التمويل المستقر ويمكن كتابة المعادلة بالشكل الآتي: (Gao, 2013, 70).

$$\text{NSFR} = (\text{راس مال المصرف والديون قصيرة الاجل} / \text{القروض والتسليفات}) \times 100\%$$

خامساً - التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية **exposure to foreign exchange risk** : هي مؤشر يقيس تعرض البنك للمخاطر فيما يتعلق بالحركات في اسعار الاصول في الأسواق المالية، حيث تتعرض الشركات والمستثمرون التي لديها اصول او عمليات تجارية عبر الحدود الوطنية لمخاطر العملة التي تخلق ارباحا وخسائر لا يمكن التنبؤ بها (2: Jemes Chen, Gordon Scottm, 2022). ويمكن ان تؤدي التقلبات الحادة في العملات العالمية إلى تآكل الايرادات، وزيادة التكاليف (4: Nordea Bank, 2021).

رابعاً: الاختبار وتحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

Testing and analyzing the correlations between the research variables

اولاً- لغرض التأكد من صحة الفرضية الرئيسية الأولى الخاصة بعلاقة الارتباط والتي تنص (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات الاستقرار المصرفي) وما ينبثق منها من فرضيات فرعية وحسب الاتي:

1. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال.
 2. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل والربحية.
 3. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسير الائتمان وكفاية رأس المال.
 4. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسير الائتمان والربحية.
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى يوضح الجدول نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال

الجدول (1) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		R	B	Std. Error		
1	(Constant)		1912921.219	217233.005	8.806	.000
	التوجيه الاجل	.395a	-1.293E7	8034711.334	-.395-	.130

a. Dependent Variable: المال رأس كفاية

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (1) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال (39.5%) , وهذا يعني ان الارتباط طردي متوسط القوة بين المتغيرات.
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.13) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) , وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
 3. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال).
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية يوضح الجدول (2) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل والربحية

الجدول (2) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل والربحية

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		R	B	Std. Error		
1	(Constant)		1.099E8	1.076E7	10.215	.000
	التوجيه الاجل	.729a	-1.587E9	3.978E8	-.729-	.001

a. Dependent Variable: الربحية

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (2) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين التوجيه الاجل والربحية (72.9%) , وهذا يعني ان الارتباط طردي قوي بين المتغيرات، بمعنى أي زيادة في التوجيه الاجل يرافقه زيادة في الربحية.

2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) , وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال معنوية ودالة إحصائيا.
3. القرار يكون (وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل والربحية) .
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة يوضح الجدول (3) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وكفاية رأس المال.

الجدول (3) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وكفاية رأس المال

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	511974.857	652530.079		.785	.446
	تسيير الائتمان	.409 ^a	4.050E-9	.000	1.679	.115

a. Dependent Variable: المال رأس كفاية

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (3) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين تسيير الائتمان وكفاية رأس المال (40.9%) , وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات, بمعنى أي زيادة في التوجيه الاجل يرافقه زيادة في الربحية.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.115) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) , وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وكفاية رأس المال غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
3. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان وكفاية رأس المال).
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة يوضح الجدول (4) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان والربحية.

الجدول (4) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان والربحية

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.330E7	4.175E7		-.319-	.755
	تسيير الائتمان	.479 ^a	3.150E-7	.000	2.041	.041

a. Dependent Variable: الربحية

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (4) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين تسيير الائتمان والربحية (47.9%) , وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات, بمعنى أي زيادة في التوجيه الاجل يرافقه زيادة في الربحية.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.041) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) , وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وكفاية رأس المال معنوية ودالة إحصائيا.
3. القرار يكون (وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان والربحية).
- ثانيا - لغرض التأكد من صحة الفرضية الرئيسية الثانية الخاصة بعلاقة الارتباط والتي تنص (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات التعافي من الازمات) وما ينبثق منها من فرضيات فرعية وحسب الاتي:

1. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل والنتائج المحلي الاجمالي
 2. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي.
 3. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي
 4. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي.
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى يوضح الجدول (5) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل والنتائج المحلي الاجمالي.

الجدول (5) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل والنتائج المحلي الاجمالي

Model		Unstandardized Coefficients			Standardized Coefficients	t	Sig.
		R	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)		.050	.018		2.758	.015
	النتائج المحلي الاجمالي	.357 ^a	-1.459E-16	.000	-.357-	-1.430-	.175

a. Dependent Variable: التوجيه الاجل

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (5) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين التوجيه الاجل والنتائج المحلي الاجمالي (35.7%) , وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات, بمعنى أي زيادة في التوجيه الاجل يرافقه زيادة في النتائج المحلي الاجمالي.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.175) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) , وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
3. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل والنتائج المحلي الاجمالي) . ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية يوضح الجدول (6) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي.

الجدول (6) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي

Model		Unstandardized Coefficients			Standardized Coefficients	t	Sig.
		R	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)		3.412E13	1.002E13		3.405	.004
	التوجيه الاجل	.423 ^a	6.469E14	3.706E14	.423	1.746	.103

a. Dependent Variable: الدخل صافي

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (6) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي (42.3%) , وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات, بمعنى أي زيادة في التوجيه الاجل يرافقه زيادة في صافي الدخل الاساسي.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.103) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) , وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
3. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي) . ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة يوضح الجدول (7) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي.

الجدول (7) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي

Model		Unstandardized Coefficients			Standardized Coefficients	T	Sig.
		R	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)		1.456E13	3.105E13		.469	.646
	تسيير الائتمان	.814 ^a	.602	.115	.814	5.251	.000

a. Dependent Variable: النتائج المحلي الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (7) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي (81.4%) , وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات, بمعنى أي زيادة في تسيير الائتمان يرافقه زيادة في النتائج المحلي الاجمالي.

2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%)، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان والناتج المحلي الاجمالي معنوية ودالة إحصائياً.
3. القرار يكون (وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان والناتج المحلي الاجمالي). ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الرابعة يوضح الجدول (8) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي.

الجدول (8) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.930E13	3.332E13		1.180	.258
	تسيير الائتمان	.086 ^a	.123	.086	.323	.752

a. Dependent Variable: الاساسي الدخل صافي

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (8) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي (8.6%)، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات، بمعنى أي زيادة في تسيير الائتمان يرافقه زيادة في صافي الدخل الاساسي.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.752) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%)، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
3. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي). ثالثاً: لغرض التأكد من صحة الفرضية الرئيسية الثالثة الخاصة بعلاقة الارتباط والتي تنص (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الاستقرار المصرفي ومؤشرات التعافي من الازمات بوجود أدوات السياسة النقدية غير التقليدية) وما ينبثق منها من فرضيات فرعية وحسب الاتي:

1. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.
2. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.
3. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.
4. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.
5. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والناتج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.
6. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.
7. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية والناتج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.
8. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان. ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الاولى يوضح الجدول (9) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.

الجدول (9) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	9.906E13	3.233E13		3.064	.009
	كفاية رأس المال	.725 ^a	5.137E7	.687	3.302	.006

687.	-413.	-086.	5.090E14	-2.100E14	التوجيه الاجل
------	-------	-------	----------	-----------	---------------

a. Dependent Variable: الاجمالي المحلي الناتج

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (9) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين كفاية راس المال والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل (72.5%) , وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات, بمعنى أي زيادة في كفاية راس المال يرافقتها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بوجود التوجيه الاجل.
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.006) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) , وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين كفاية راس المال والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل معنوية ودالة إحصائيا.
 3. القرار يكون (وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية راس المال والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل).
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية يوضح الجدول (10) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.

الجدول (10) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.454E13	2.587E13		2.108	.055
	كفاية رأس المال	.472 ^a	-1.067E7	-0.228	-0.858	.407
	التوجيه الاجل		5.089E14	0.333	1.250	.233

a. Dependent Variable: الاساسي الدخل صافي

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (10) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل (47.2%) , وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات, بمعنى أي زيادة في كفاية راس المال يرافقتها زيادة في صافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.407) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) , وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
 3. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل).
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة يوضح الجدول (11) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.

الجدول (11) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.254E14	4.510E13		2.781	.016
	الربحية	.535 ^a	654413.204	.582	1.698	.113
	التوجيه الاجل		1.645E14	.067	.196	.847

a. Dependent Variable: الاجمالي المحلي الناتج

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (11) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين الربحية والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل (53.5%) , وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات, بمعنى أي زيادة في الربحية يرافقها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بوجود التوجيه الاجل.
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.113) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%), وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين الربحية والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
 3. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل).
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الرابعة يوضح الجدول (12) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.

الجدول (12) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.148E13	2.948E13		.389	.703
	الربحية	.468 ^a	206075.473	.293	.818	.428
	التوجيه الاجل		9.739E14	.636	1.776	.099

a. Dependent Variable: الدخل صافي

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (12) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل (46.8%), وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات, بمعنى أي زيادة في الربحية يرافقها زيادة في صافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.428) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%), وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
 3. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل).
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الخامسة يوضح الجدول (13) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية راس المال والناتج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.

الجدول (13) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية راس المال والناتج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3.254E12	2.245E13		-.145-	.887
	كفاية رأس المال	.918 ^a	3.479E7	.465	3.866	.002
	تسيير الائتمان		.462	.624	5.185	.000

a. Dependent Variable: الناتج المحلي

المصدر: من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (13) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين كفاية راس المال والناتج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان (91.8%), وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات, بمعنى أي زيادة في كفاية راس المال يرافقها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بوجود تسيير الائتمان.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.002) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%), وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين كفاية راس المال والناتج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان معنوية ودالة إحصائيا.

3. القرار يكون (وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والناتج المحلي الإجمالي بوجود تسيير الائتمان).

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية السادسة يوضح الجدول (14) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

الجدول (14) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		R	B	Std. Error		
1	(Constant)		5.066E13	3.182E13	1.592	.135
	كفاية رأس المال	.441 ^a	-2.218E7	1.276E7	-.474-	.106
	تسيير الائتمان		.130	.126	.280	.323

a. Dependent Variable: الاساسي الدخل صافي

من خلال الجدول (14) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان (44.1%)، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات، بمعنى أي زيادة في كفاية رأس المال يرافقتها زيادة في صافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.106) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%)، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان غير معنوية وغير دالة إحصائياً.

3. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان).

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية السابعة يوضح الجدول (15) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية والناتج المحلي الإجمالي بوجود تسيير الائتمان.

الجدول (15) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية والناتج المحلي الإجمالي بوجود تسيير الائتمان

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		R	B	Std. Error		
1	(Constant)		1.733E13	3.104E13	.558	.586
	الربحية	.830 ^a	208276.816	198009.250	.185	.000
	تسيير الائتمان		.537	.130	.726	.001

a. Dependent Variable: الإجمالي الناتج

من خلال الجدول (15) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين الربحية والناتج المحلي الإجمالي بوجود تسيير الائتمان (83.0%)، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات، بمعنى أي زيادة في الربحية يرافقتها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بوجود تسيير الائتمان.

2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%)، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال والناتج المحلي الإجمالي بوجود تسيير الائتمان معنوية ودالة إحصائياً.

3. القرار يكون (وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية والناتج المحلي الإجمالي بوجود تسيير الائتمان).

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثامنة يوضح الجدول (16) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

الجدول (16) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان

Model		Unstandardized Coefficients			Standardized Coefficients	t	Sig.
		R	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)		3.672E13	3.366E13		1.091	.295
	الربحية	.257 ^a	-193759.011-	214736.662	-.276-	-.902-	.383
	تسيير الائتمان		.101	.141	.218	.713	.488

a. Dependent Variable: صافي الدخل الاساسي

من خلال الجدول (16) يتضح الاتي:

1. بلغ معامل الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان (25.7%) , وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات , بمعنى أي زيادة في الربحية يراففها زيادة في صافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.383) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) , وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
3. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان).

الاستنتاجات Conclusion

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات وكما يأتي:

- 1- اظهرت البحث ان اي زيادة في التوجيه الاجل لأسعار الفائدة تراففها زيادة في رأس المال ما يعني زيادة ربحية المصرف وتحقيق أمان واستقرار اعلى في مواجهة الضائقة المالية والفشل ما يعني تقليل المخاطر المالية وزيادة قدرة المصارف على استيعاب الخسائر غير المتوقعة.
- 2- عدم وجود علاقة ارتباط بين تسيير الائتمان وكفاية رأس المال المصرفي ما يؤدي الى زيادة اسعار الاصول وبالتالي تقليل العائدات لذا فإن تخفيف الائتمان له تأثير أكبر على قناة الاقراض المصرفي من التسيير الكمي، وان اي زيادة في التوجيه الاجل تراففها زيادة في صافي الدخل الاساسي وان اي زيادة في تسيير الائتمان يراففها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي كذلك فإن اي زيادة في تسيير الائتمان يراففها زيادة في صافي الدخل الاساسي.
- 3- ان اي زيادة في كفاية رأس المال يراففها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة في صافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل مما يعني زيادة في الربحية بوجود تسيير الائتمان، وان اي زيادة في الربحية يراففها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة في صافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل، وان اي زيادة في كفاية رأس المال يراففها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة في صافي الدخل الاساسي وزيادة في الربحية في ظل وجود تسيير الائتمان.

التوصيات Recommendations

أولاً – التوصيات العامة:

- 1- يوصي الباحث باعتماد التوجيه الاجل لأسعار الفائدة كأداة لمواجهة الازمات المالية قادرة على تحقيق زيادة في ربحية المصرف في ظل نسب مخاطر منخفضة جداً، واعتماد اداة التوجيه الاجل لأسعار الفائدة لزيادة ربحية المؤسسات المالية في ظل الازمات المالية وعدم اعتماد تسيير الائتمان وكفاية رأس المال كأدوات لزيادة ربحية المصارف في ظل الازمات المالية.

- 2- في ظل اعتماد المؤسسات المالية (المصارف) على التمويل طويل الامد من البنك المركزي يوصي الباحث بتخفيف قيود الائتمان في ظل الازمات المالية كأداة فعالة لمواجهة الازمات المالية كون أن لها تأثير أكبر من تأثير التيسير الكمي على قناة الاقراض المصرفي.
- 3- يوصي الباحث باعتماد تيسير الائتمان كأداة لزيادة الناتج المحلي الاجمالي في مواجهة الازمات المالية وعدم الاعتماد على التوجيه الاجل في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وصافي الدخل الاساسي كون تأثيره ضئيل جداً، واعتماد زيادة رأس المال المصرفي كأداة فعالة لزيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تحسين قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الازمات المالية.

ثانياً- التوصيات الخاصة بالمؤسسات المالية والمصرفية:

1. ضرورة الاهتمام الفعال من قبل المصارف باتباع ادوات السياسة النقدية غير التقليدية وخاصة اداة التوجيه الاجل لأسعار الفائدة المستقبلية لأثره المباشر على زيادة الربحية والتيسير الائتماني عند حدوث ازمات مالية مستعصية تضر بالنظام المالي والمصرفي العراقي.
2. الاهتمام الفعال بأداة تيسير الائتمان لتأثيرها المباشر على الربحية وعلى مستويات الامان المرتفعة التي تحققها اثناء الازمات المالية وضرورة قيام ادارات المصارف العراقية بمنح قروض قصيرة الاجل تجنباً لما تتعرض له اسعار الفائدة من تغيرات في المستقبل كما حدث للمصارف عينة البحث قبل حدوث الازمة وقد كانت سبباً رئيسياً لحدوث الازمة وشدة أثرها على استمرارية عمل المصارف عينة البحث.
3. ضرورة دراسة كافة جوانب القروض من الاحتمالات المفاجئة كالتغيرات في اسعار الفائدة المستقبلية ومحاولة السيطرة على القروض المتعثرة او التخفيف منها لحماية الميزانيات العمومية لهذه المصارف والمؤسسات المالية من الهلاك مع الاخذ بالحسبان الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية عند حدوث ازمات استثنائية وظروف غير طبيعية والاهتمام بأدوات التوجيه الاجل لأسعار الفائدة وزيادة كفاية رأس المال المصرفي واستخدامها عند حدوث الازمات المالية لتحقيق نظام مصرفي مستقر قادر على مواجهة الازمات المالية .

المصادر References

1. الشاذلي، د. أحمد شفيق. (2014). " الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه "، صندوق النقد العربي، ورقة بحثية مقدمة إلى صندوق النقد العربي.
2. سمك، نجوى عبدالله. (2021). " السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية وإدارة الأزمات: كوفيد-19"، مقالة، رئاسة مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 21 مارس 2021.
3. وليد، العشي، أحمد، صديقي. (2018). " تجربة التيسير الكمي في الجزائر "، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 2، ص249-268.
4. Amadeo, Kimberly, Anderson, Somer G. and Fisher, Sarah, (2022). "Leading Economic Indicator and How to use them", US and World Economics, US Economy, the balance, updated on Dec 22, 2022.
5. Anbar, A., & Alper, D. (2011). Bank specific and macroeconomic determinants of commercial bank profitability: Empirical evidence from Turkey. *Business and economics research journal*, 2(2), 139-152.
6. Aspinmaa, E. (2019). *Determinants of Bank Profitability in Central and Eastern European Countries* (Doctoral dissertation, Bachelor's Thesis. Department of Economics and Finance, School of Business and Governance, Tallinn University of Technology, Tallinn, Estonia. Available online: <https://digikogu.taltech.ee/en/item/8c73f9db-35e0-40d6-9744-b8f6fda60dea>).
7. Bank of England, (2022). "Quantitative Easing ", Monetary Policy, 2022, p.2.

8. Bank of India. (2021). "Indras Central, Scheduled Commercial Bank, Banking Stability map and indicator", Azadlika Amrit Mahatsav, Reports date: 11 Jan 2021, pp.84-96,p84
9. Barth, James R., Caprio, Gerard, and Levine, Ross, (2013). "Bank regulation and Supervision in 180 Countries from 1999 to 2011", Journal of Financial Economic Policy, Vol. 5, No.2, 2013, pp.111-219.
10. Beltratti, A., & Stulz, R. M. (2012). The credit crisis around the globe: Why did some banks perform better?. *Journal of financial economics*, 105(1), 1-17.
11. Boshkoska, M., & Lazaroski, S. (2018). LEADING FACTORS OF THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS-THE US EVIDENCE. *Annals of the „Constantin Brâncuși” University of Târgu Jiu, Economy Series*, 5, 4-12.
12. Central Bank of Kenya, (2022). Monetary Policy Price Stability and Economic Growth, Monetary Policy decisions impact all decisions are implement through financial markets", Posted on Nov 10-11, 2022.
13. Chen, Jemes, Scoll, Gordon, and Rathburn, Pete, (2022). "Currency Risk : Definition, Examples, and Ways, to manage ", Investopedia, trading skills, Risk management, updated May 25, 2022.
14. Claessens, M. S., & Kose, M. A. (2013). Financial crises explanations, types, and implications.
15. Coyle, D., Ramsden, D., Colander, D., Anand, P., Leape, J., King, S., ... & Wride, A. (2012). What's The Use of Economics?.
16. Delis, M. D., & Staikouras, P. K. (2011). Supervisory effectiveness and bank risk. *Review of Finance*, 15(3), 511-543.
17. Field, Anne. (2022). "What caused the Great Recession? Understanding the key factors that led to one of the worst economic downturns in US history," Business Insider, Aug. 08, 2022.
18. Gao, C. (2013). *Diversification, Systemic Default and Regulation*. University of California, Santa Barbara.
19. Gennetian, L. A., & Shafir, E. (2015). The persistence of poverty in the context of financial instability: A behavioral perspective. *Journal of Policy Analysis and Management*, 34(4), 904-936.
20. Ilić, M. (2013). Razvoj globalne finansijske krize i utjecaj na promjene u finansijskom sustavu i gospodarstvu. *Oeconomica Jadertina*, 3(1), 88-103.
21. Jean, Trichet. (2018). Unconventional monetary policy measures: principles-conditions-raison d'etre. 29th issue (January 2013) of the International Journal of Central Banking.
22. Jesse Bennett and Rakesh Kochhar, "Two Recessions, Two longest episodes in US history with our interactive tool", Pew Research Center 2022. December 13, 2019.
23. Justin Kuepper and Khadija Khartit. (2022). "what are leading Economic Indicators ?", The Balance, investing, portfolio management, International investing, updated on May 20, 2022.
24. Kočišová, K. (2014). Banking stability index: A cross-country study. In *Proceedings of the 15th International Conference on Finance and Banking* (pp. 197-208).

25. Kočišová, K., & Stavárek, D. (2018). The evaluation of banking stability in the European Union countries. *International Journal of Monetary Economics and Finance*, 11(1), 36-55.
26. Lake, Rebecca, "Understanding Economic Indicators", Written by Sofi, SofiLearn, Jan 10, 2022.
27. Mishkin, Frederic S., "The Economics of Money, Banking, and Financial Markets: 10.2 Conduct of Monetary Policy : Goals and Targets", Chapter 18, ISBN: 9780321785701, pages 720, 2013, 5th ed., The Addison-Wesley series in economics, pp.411-432 and p.247.
28. Nordea Bank. (2021). "Your Currency risk, 5 steps to manage your Currency risk", Nordea Bank Article, posted Jan. 25, 2021.
29. Ozili, Peterson K. (2018). "Banking Stability Determinates in Africa", Forth Coming in *International of Managerial Finance*, Vol.14, pp.1-18.
30. Rahman, Farhana, Chanda, Autri, Tabassum, Tasnim, Azam, Ashfaul, Tajrian, Ainan, and Khan, Mausikar Rahman. (2018). "Global Financial Crisis of 2008 and its Impacts," This term paper is prepared for the fulfillment of the course of 'Financial Derivatives' under the Faculty of Business Studies, Nov. 2018., pp. 1-33.
31. Reserve Bank of Australia. (2022). "About Monetary, What is Monetary? ", RBA, 2022.
32. Reserve Bank of Australia. (2022). "The Balance of Payments", Explainer, Education/RBA, 2022.
33. Reserve Bank of Australia. (2022). "The Transmission of Monetary Policy".
34. Reserve Bank of Australia. (2022). "Unconventional Monetary Policy," Reserve Bank of Australia.
35. Reserve Bank of Australia. (2023). "Unemployment : its measurement and types".
36. Simon M. Petter. (2019). (Federal Reserve Bank of New York) and Frank Smets (European Central Bank), "Unconventional Monetary Policy tool : across country analysis, CGFs paper, No.63, Oct 2019, p.2.
37. Thomas Brock, and Pete Rathburn, by the Investopedia Team. (2022). "Monetary Policy meaning, Types and Tools", updated. 25 Jul., 2022, Investopedia is part of the Dotdash Meredith. <https://www.investopedia.com/terms/m/monetarypolicy.asp>
38. Wade, Robert H. (2011). "The Great Slump: What next?," *International Journal of Labour Research*, vol. 3, no. 1, pp. 21–49, 2011, [Online]. Available: [https://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/P/09238/09238\(2011-1\).pdf](https://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/P/09238/09238(2011-1).pdf)
39. Will Kenton, Gordon Scott, Vikki Velasquez. (2022). "financial Crisis ? Definition, Causes, and Examples", Updated June to 2022, Investopedia, Investing Basics.